دولة السلطنة العثمانية وإشكالية الخلافة

الدكتور: مكرم الخشناوي
جامعة الزيتونة
تونس

مقدمة

يحتلّ مفهوم **الخلافة** موقعاً محورياً في بنية النظرية السياسية الإسلامية، ليس فقط لكونه الإطار المؤسسي الأعلى الذي نهض بتنظيم شؤون الأمة بعد وفاة الرسول ﷺ، بل لأنه مثّل – عبر القرون – مرجعية معيارية استند إليها الفقه السياسي الإسلامي في بلورة رؤيته للشرعية والسلطة. وقد أفضى هذا الموقع المركزي إلى نشوء جدل فلسفي وفقهي وتاريخي واسع حول ماهية الخلافة، وحدودها، ودورها، وشروط انعقادها، فضلاً عن إمكان استمرارها أو انقضائها في ضوء التحولات الاجتماعية والسياسية العميقة التي شهدها العالم الإسلامي منذ القرن الأول الهجري.

وتتضاعف أهمية هذا الجدل عند دراسة **التمييز المفاهيمي بين الخلافة والسلطنة**، وهو تمييزٌ ظلّ – على الرغم من وضوحه في الأدبيات الفقهية – موضع التباس فعلي في التجربة التاريخية الإسلامية. فقد أدّت التحوّلات الكبرى في بنية السلطة بعد أفول الخلافة العباسية إلى بروز ألقاب وأشكال حكم موازية، مثل الإمارة والملك والسلطنة، ارتبط معظمها بمنطق العصبية والقوة، على نحو ما نظّر له ابن خلدون في تحليله لانتقال الاجتماع السياسي من "الخلافة" إلى "الملك". غير أنّ اعتماد لقب "السلطان" وانتشاره بين القوى الإقليمية المستقلة منذ القرن الرابع الهجري لم يكن مجرد تحوّل اصطلاحي، بل كان دليلاً على انهيار النموذج الخلافي التقليدي، وتقدّم نظم سياسية جديدة تتأسّس على الشرعية الفعلية أكثر من الشرعية المعيارية.

وتبلغ الإشكالية ذروتها مع صعود **الدولة العثمانية** التي تحوّلت منذ القرن السادس عشر إلى القوة الإسلامية الأعظم، واستطاعت أن تملأ الفراغ السياسي والعسكري الذي خلّفه سقوط المماليك وتراجع الخلافة العباسية الرمزية بالقاهرة. وقد أثار انتقال ما تبقى من الخلافة العباسية إلى السلطان سليم الأول إشكالاً نظرياً عميقاً، يتمثل في **علاقة السلطنة العثمانية بوظيفة الخلافة** :هل مثّلت امتداداً شرعياً لنظام الخلافة، أم أنّها استحضرت لقب "الخليفة" لاحقاً لأغراض سياسية ودبلوماسية في سياق اشتداد الضغط الأوروبي وتدهور بنيتها الداخلية؟

إنّ العودة إلى هذا السؤال ليست مجرّد قراءة في الماضي، بل هي ضرورة منهجية لفهم كيفية تشكّل الشرعية السياسية في التجربة الإسلامية، وكيفية تفاعلها مع تحولات القوة ومقتضيات التاريخ. كما أنّ تحليل توظيف سلطات الدولة العثمانية للقب "الخلافة"، ولا سيما منذ معاهدة كوجك كينارجه (1774)، يكشف عن انتقال المفهوم من دلالته التأسيسية إلى دلالة رمزية تُستثمر في المجال الدولي وفي خطاب الجامعة الإسلامية خلال القرن التاسع عشر.

وإلى جانب التحليل النظري، يستدعي هذا الموضوع إعادة تقييم **الدور الموضوعي للدولة العثمانية في المجالين العربي والإسلامي** بعيداً عن القراءات الأيديولوجية المتأخرة التي حمّلت العثمانيين مسؤوليات تاريخية مبالَغاً بها. فالشواهد التاريخية تشير إلى أنّ الكيان العثماني أسهم – عبر قرون – في حماية الأقاليم العربية من الهيمنة الأوروبية، ووفّر إطاراً سياسياً حافظ على قدر معتبر من الاستقرار وعلى استمرار المؤسسات الدينية والقضائية العربية داخل منظومته الإمبراطورية.

انطلاقاً من ذلك، يهدف هذا المقال إلى تقديم **قراءة تحليلية معمّقة** لإشكالية الخلافة والسلطنة في التاريخ الإسلامي، عبر تفكيك السياقات التي أدّت إلى ظهور السلطنة، وتتبع العوامل التي جعلت من الدولة العثمانية وريثةً رمزية للنظام الخلافي، ثم تقييم مدى واقعية هذا الادعاء في

ضوء المعايير الفقهية والتاريخية. كما يسعى المقال إلى إبراز الأبعاد السياسية والحضارية لدور الدولة العثمانية في العالم العربي والإسلامي، واستجلاء أثر هذا الدور في تشكيل المخيال السياسي الإسلامي الحديث.

لا يختلف اثنان في أنّ مصطلح الخلافة هو مصطلح إسلامي لا نجد مرادفه في الحضارات الإنسانية كلّها، أفرزته الثقافة والحضارة الإسلامية رغم الجدل الذي دار حوله منذ وفاة الرسول عليه السلام إلى اليوم والمراحل التي مرت

بها تطبيقات هذه "الخلافة" في التاريخ.

وقد عرّفها الفقهاء بأنها الولاية العامة على شؤون المسلمين بعد وفاة النبي أو هي الرياسة العامة في أمور الدين و الدنيا نيابة عن الرسول. وفي المقدمة جعل ابن خلدون "الخلافة" أفضل النظم السياسية التي شهدها التاريخ البشري إذا ما اعتبرنا أنها "سياسة دينية (لا تيوقراطية) نافعة في الحياة الدنيا وفي الآخرة". فإذا انطلقنا من أنّ "حقيقة الملك أنّه الاجتماع الضروري للبشر، ومقتضاه التغلبّ والقهر اللذان هما من آثار الغضب والحيوانية، كانت أحكام صاحبه في الغالب جائرة عن الحق، مجحفة بمن تحت يده من الخلق في أحوال دنياهم لحمله إياهم في الغالب على ما ليس في طوقهم من أغراضه وشهواته... وتجيء العصبية المفضية إلى الهرج والقتل. فوجب أن يرجع في ذلك إلى قوانين سياسية مفروضة يسلّمها الكافة وينقادون إلى أحكامها، كما كان ذلك للفرس وغيرهم من الأمم[1]". ولكن هذه القوانين الضرورية لآنتظام الدولة والمجتمع – بإقرار الواقع و العقل – غير ضامنة للعدل إضافة إلى أن "الخلق" في العقيدة الإسلامية لم يكن الهدف منه دنيوي فقط بل "إنّما المقصود هو دينهم المفضي بهم إلى السعادة في آخرتهم... فجاءت الشرائع بحملهم على ذلك في جميع أحوالهم من عبادة و معاملة، حتى في الملك الذي هو طبيعي للاجتماع الإنساني، فأجرته على مناهج الدّين ليكون الكلّ محوطا بنظر الشارع. إذ أحوال الدنيا ترجع كلّها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة[2]".

فالفرق إذا واضح وجوهري بين "الخلافة" و"الملك": فالأوّل انبنى أساسا على الدين "لا في نظمها (أي الخلافة) فحسب، بل وأيضا في تضامن المسلمين حولهـــا وائتمارهم بأوامرها... إذ كان الوازع في الخلافة كامنا في نفوس المسلمين لا يحتاج إلى شوكة ظاهرة أو قوة قاهرة[3]". أمّا النظام الثاني أي "الملك" فهي أعم من الخلافة حيث اشتركت في وجوده جميع الأمم وهو يتأسس على نزعة إنسانية طبيعية وهي العصبية سواء عصبية رحم وقرابة ضيقة أو أنواع التحالف والتضامن من ولاء وجوار واتفاق في المشارب أو المصالح...

إلاّ أنّ اللّبس والتداخل حصلا في فهم واستخدام كلّ من مصطلحي "السلطة" و"الخلافة": من ذلك أن لفظ "سلطان[4]". قد استخدم في العصر الإسلامي الأوّل بما يفيد معنى القوة والسيطرة التي تتمثّل في صاحب الحكم بصفة عامة، ثم بمعنى صاحب حكم في الشؤون المدنية أو الشرعية، كما أطلق على القاضي. وأصبح فيما بعد ينسب بصفة عامة إلى شؤون الحكم في الدولة الإسلامية، وهذا ما عناه "ابن الطقطقي" في كتابه "الفخرى في الآداب السلطانية " وكذلك "الماوردي" في كتابه الشهير"الأحكام السلطانية" وكذلك كتاب "السلطان" (وهو القسم الأوّل من كتاب "عيون الأخبار") لابن قتيبة[5].

غير أن الحقيقة التاريخية تؤكد أنّ هذا اللقب لم يصبح وقفا على رؤساء الدول الإسلامية ومن إليهم إلاّ في العصر العباسي الثالث حين اضمحلت فعليا سلطة الخلفاء السياسية و العسكرية . ويرى المحققون في هذه المسألة أنّ "آل بويه[6]" كانوا أوّل من حملوا هذا اللقب بعد أن حجّروا على الخلفاء العباسيين واستأثروا دونهم بالسلطة، كما كانوا يغتصبون من الخلفاء تفويضا يقرأ على الناس كالتفويض الذي كان يعطيه الخلفاء لأولياء العهد. وبذلك اكتسب هذا اللقب نوعا من الشرعية كما اكتسب بالتالي حقوقا معينة، وقد أحيطت تولية السلطان البويهي بمراسم ملكية على نحو ما كان يجري في العصر الساساني بإيران[7].

لكنّ هذه الظاهرة تطورت بشكل آخر في أصقاع أخرى من البلاد الإسلامية خصوصا بعد إعلان بعض الولايات استقلالها السياسي عن دولة الخلافة في المشرق لا سيما بعد قيام الخلافة الشيّعية الفاطمية و منافستها للسلطة المركزية إثر انتقالها إلى القاهر. وكانت أبرز هذه الدول

المستقلة الدولة السامانية في آسيا الوسطى والدولة الغزنوية في خرسان. وقد تلقب رؤساء السامانيين بالملوك والغزنويين بالسلاطين، وكان " مين الدولة محمود بن سبكتكين" الغزنوي الذي تولّى عام 388هـ- 998م، أوّل رئيس دولة إسلامية اتخذ لقب "سلطان". ثم انتقل هذا اللقب إلى الهند وأصبح لقبا رسميا لرؤساء الدول الإسلامية التي قامت بالهند، كما أطلق هذا اللقب على رؤساء عدد من الإمارات والممالك الإفريقية منها مملكة مالي وسلطنة دارفور بسودان وادي النيل[8]...

فالظروف و الملابسات التي حفّت بظهور هذا اللقب وانتشاره في الأقطار والكيانات الإسلامية بعد الضعف الذي أصاب الخلافة العباسية وتفكك ولايتها وتجريد خلفائها من كل سلطة فعلية لدليل واضح على أنّ لقب "سلطان" لا علاقة له بنظام الخلافة لا من بعيد ولا من قريب وإنما هو مجرد تسمية للدلالة على العظمة والسيطرة، وأن الخلافة والسلطنة مختلفتين في وظائفهما الممتدة عبر التاريخ الإسلامي، لكن الإشكالية طرحت بحد بعد ظهور الكيان العثماني وثقله العسكري والسياسي على الساحتين الإسلامية والدولية خصوصا في القرن السادس عشر الميلادي الذي شهد غمرة الانتصارات الساحقة للقوة العثمانية وسيطرتها الكاملة على المشرق العربي و شمال إفريقيا ما عدى المغرب الأقصى. ثم زادت المسألة تعقيدا بعد إلغاء اسطنبول من قبل القاهرة بتجريد آخر خليفة عباسي[9] من منصبه ونفيه إلى اسطنبول من قبل السلطان العثماني سليم الأوّل. وهكذا انتقلت الخلافة ولو بشكل رمزي إلى سليم الأوّل وبالتالي إلى العثمانيين حتى ألغيت إثر إعلان الجمهورية التركية سنة 1923م رغم ما تبع ذلك من محاولات لإعادتها من بعض العلماء والأمراء والسلاطين ولكنها محاولات باءت بالفشل.

فالجدل إذن انطلق من هذه الحقائق التاريخية المتشابكة وهذه الضبابية التي صاحبت هذه المصطلحات ومدى رمزية هذه الألقاب في المخيال الجمعي الإسلامي ومدى تطابقها للواقع. فهناك الخلافة الفعلية والخلافة الرمزية والخلافة الجزئية التي تظهر من حين إلى آخر في بقعة من بقاع العالم الإسلامي لترشح نفسها بديلا للخلافة التي تعارضها ولا تعترف بشرعيتها مقياسا لنموذج إسلامي مثالي يعرف بالخلافة الخالصة التي تولى خلالها الخلفاء الراشدون أمور المسلمين وتميزت مرحلتها بأنها قامت على الشورى وانعقدت بالاختيار طبقا لشروط اتفقت عليها الأغلبية المسلمة، منها توفر العلم و العدالة و الكفاية وصحة البدن والعقل للمترشح إليها "مما يؤثر في الرأي والعمل" (رغم الاختلاف في الشرط الخامس وهو النسب القريشي الذي وقع تجاوزه فيما بعد).

فابن خلدون – وهو أحد أكبر مفكري الإصلاح الإسلامي – قطع بالحجج التاريخية والعقلية أنّ نظام الخلافة كان وانتهى بل استبعدت عودته لأنّ شرطه التاريخي الذي أفرزه لن يتكرر منطقيا حيث "انقرض شأن الخلافة وطورها وصار الأمر كله ملكا أو سلطانا ... ثم خرج الأمر جملة من العرب وصار الملك لسواهم من أمم الترك والبربر، فازدادت هذه الخطط الخلافية[10] بعدا عنهم بمنحاها وعصبيتها". والسبب في ذلك حسب التحليل الخلدوني هو "أنّ العرب كانوا يرون أنّ الشريعة دينهم وأن النبيّ صلّى الله عليه و سلم منهم، وأحكامه وشرائعه نحلتهم بين الأمم وطريقهم، وغيرهم لا يرون ذلك، إنّما يولونها جانبا من التعظيم لما دانوا بالملّة فقط. فصاروا يقلدونها من غير عصابتهم ممن كان تأهّل في دول الخلفاء السالفة[11]..". (120) وبالتالي يتبين لنا أنّ نظام الخلافة عند ابن خلدون قد انتهى أمره "ليس فقط لابتعاد زمان الوحي وإنّما أيضا لانتفاء شرط تاريخي لقيامه وهو انقراض العصبية العربية[12]". ولكن يبقى المعيار الشرعي الديني هو الفيصل والمقياس في تقييم النظم وتميزها بالنسبة لأيّ مسلم مفكر أو عادي، ومهما بلغت التصورات حول إمكان قيام نظم سياسية غير دينية فإن ابن خلدون وغيره من مفكري الإسلام لا يلبثون أن يقيسونها "بمقياس الاستخلاف الإسلامي أي أن البشر مجرد مستخلفين لله على الأرض، ومهما أقاموا من نظم في الاجتماع والسياسة فهي نظم بتراء ما دامت مجرّدة من الغاية الدينية[13]" وهو ما يفسر استمرار وجود نظام الخلافة باعتبارها "قد أوجبتها الشريعة وأنها كانت عبر تاريخ المسلمين كلّه حراسة للدين وسياسة للدنيا به[14]" يرى فيها المسلمون رمزا لوحدتهم وأساسا لقوتهم وتضامنهم وهي بالتالي ضرورة سياسية ودينية زادها تفكك العالم الإسلامي وضعفه وتقهقره أمام الأعداء شرعية وحجة على حاجة المسلمين إلى هذا النظام الذي لا يمكن مقارنته بغيره البتّة لأنّه الوحيد المتصل بفكرية "إسلامية الدول".

لذا عندما انتقلت "الخلافة" أو بقايا الخلافة العباسية إلى السلطان سليم الأوّل[15] طرحت الإشكالية " ين عنوانية الخلافة وتطبيقية نظام السلطنة العثمانية" لأنّ البعض يرى أنّ الخلافة كمنصب ديني رسمي ورمزي في آن واحد، كان قد انتهى فعله التاريخي منذ سنة 1571م،

وذلك إثر ذهاب آخر خليفة عبّاسي كان يعيش في ظلّ السلطة الدنيوية لنظام دولة المماليك بمصر، لأنّ النظام الذي اتبعته الدولة العثمانية هو نظام السلطنة الذي تميز بدوره عن النظم السياسية الأخرى التي عرفها التاريخ الإسلامي كنظام الخلافة والإمارة والسلطنة (التي تحدثنا عن ظروف ظهورها وأطوارها وأنواعها) ونظام الشاه ونظام الشرافة[16]. ولكن كان لا بد لمسألة استمرارية السلطة الدينية من أن تجد حلاّ طبقا لإرادة النظام العثماني. وبالفعل استطاع "شيخ الإسلام" المقيم بالأستانة أن يكرّسها لصالح نظام السلطنة العثمانية "في حين كان السلطان العثماني يستمد سلطته السياسية من إرادته السلطانية المطلقة أثناء حكمه... ولكن تقع تلك السلطة الزمنية تحت مراقبة شيخ الإسلام الذي كثيرا ما يتدخل ليوجّه النظام في حالة ضعف السلاطين أو التمرد التي تحدثها الإنكشارية مثلا..."[17].

وبالفعل فمنذ ذلك الوقت أصبح اصطلاحا "الخلافة" و"السلطنة " مرادفين معنى ومبنى كما وصفت القسطنطينية بأنها دار الخلافة أو دار السلطنة على حدّ سواء خصوصا منذ القرن السابع عشر الذي شهد تراجعا في القوة العثمانية العسكرية واضطرابا في الإدارة وانخراما في الاقتصاد، ويذهب الدكتور "سيّار جميل" الأستاذ في دائرة علم التاريخ بجامعة وهران بالجزائر إلى التأكيد أن السلاطين من آل عثمان يهرعون في الاستنجاد بلقب "الخلافة" وإدعائه إلاّ عندما يشعرون بالضعف فهم "لم يهتموا به (أي بلقب "الخليفة") اهتماما أكيدا أو هامشيا إلاّ بعد الضعف الذي أصاب دولتهم منذ أوائل القرن الثامن عشر، وخاصة بعد توقيع معاهدة "كوجك كينارجه" (21 تموز يوليو 1774م) عندما سمحت فيها روسيا للسلطان أن يحتفظ ببعض الصلاحيات الدينية في كريما (شبه جزيرة القرم) التـي احتلتها روسيا... باعتباره خليفة للمسلمين.." مشيرا إلى "أنه ادعاء أقرّه الروس ولم يقر به فقهاء المسلمين[18]" وحسب هؤلاء فإن السلطان عبد الحميد[19] هو السلطان العثماني الوحيد الذي تجرأ لكي يعلن نفسه خليفة للمسلمين حاملا "مشروعا جديدا لرعاياه في إطار الدولة العثمانية بل دعا لأكثر من ذلك في إعلانه ذلك عند جميع مسلمي العالم[20]" وهو المشروع الإصلاحي الذي تبنته أفكار الجامعة الاسلامية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي. وبذلك التف جل المصلحين حول عبد الحميد الثاني الذي وافق على المطالب الاسلامية إلى درجة أن الأفغاني –بعد أن كان خصما لدودا لسياسة السلطان العثماني– رأى "أن الإهانة التي تمس الدولة العلية تنال جميع المسلمين في الشرق والغرب" وقد ذكر أسباب تأييده المطلق للدولة العلية بقوله: "... أما ما رأيته من يقظة السلطان وشدة حذره وإعداده العدة اللازمة لإبطال مكايد أوروبا، وحسن نواياه واستعداده للنهوض بالدولة –الذي فيه نهضة المسلمين عموما– فقد دفعني إلى مد يدي له فبايعته بالملك والخلافة[21]".

ومهما قيل، وأي كانت خلفيات هذا الجدل وأسبابه الظاهرة والخفية فإنّ الواقع التاريخي أثبت أنّ الدولة العثمانية التي قدّر لها أن تكون أعظم ثلاث كيانات اسلامية –بعد الدولة الصفوية في إيران ودولة المماليك في مصر وسوريا– قد قضت على تعاظم الخطر الإسباني وهجماته المتكررة التي تهدف الى الاستيلاء على إفريقيا العربية، وجعلها ولاية عثمانية قسمت عام 1069هـ/1659م، إلى ثلاث إيالات (طرابلس–تونس–الجزائر) بعد أن كانت مهددة في هويتها الدينية والتاريخية[22] وأنه لولا ظهور القوة العثمانية لما كان للعالم العربي والإسلامي أن يصمد بعد الانهيار العظيم الذي أصابه أو "على الأقل أن يتكوّن على الشكل الذي تكوّن فيه". فأوقفت بذلك الخطر البرتغالي والإسباني وحمت إفريقيا العربية من أوربا الكاثوليكية وخلقت في العالم العربي وحدة سياسية كانت قد زالت تماما بعد تفكك الدولة العباسية وهرمها ثم زوالها في منتصف القرن السابع الهجري–الثالث عشر ميلادي.

وأهم من ذلك أنها حمت هذا العالم خلال أربعة قرون كاملة من الخطر الأوربي الذي يتربص به، فمنذ دخول الدولة العثمانية في مرحلة الضعف في القرن التاسع عشر شرعت الدول الأوربية وعلى رأسها فرنسا وإنقلترة في تنفيذ مطامعها ومشاريعها الاستعمارية.

من جهة أخرى لم يكن الحضور العثماني في مشرق العالم العربي ومغربه غزوا أو استعمارا كما ادعى بعض المستشرقين والعرب المعادين للدولة العثمانية بدليل: "أن العثمانيين كانوا على وجه العموم يمنحون المقاطعات العربية شيئا من الإستقلال الذاتي، ويحلون بعض العرب في مكان بارز من الإدارة الداخلية ومن النظام القضائي والمؤسسات العسكرية للإمبراطورية[23] إضافة إلى بقاء اللغة العربية لغة الشريعة ولغة المعاهد الدينية مع أنها لم تكن هي اللغة الرسمية للدولة[24] ناهيك عن الآثار الإيجابية التي تركتها "التنظيمات" في مختلف أقطار الدولة العثمانية تمهيدا لتغيير جذري يسمح لهذه الأقطار بالدخول في الأزمنة الحديثة التي فرضها الغرب عبر تفوقه في كل المجالات.

وبالتالي "ليس هناك من دليل تاريخي على صحة ما يشاع في أواخر القرن التاسع عشر وبداية العشرين الميلادي، بأن الأتراك وحدهم المسؤولون عن التخلف وعن التأخر الحضاري الذي ألمّ بالأقطار العربية طوال أربع مائة سنة".

خاتمة

تكشف الدراسة المتقدّمة عن أن إشكالية العلاقة بين **الخلافة** و**السلطنة** في التاريخ الإسلامي ليست مجرد نقاش حول الألقاب أو التصنيفات السياسية، بل هي في جوهرها تعبير عن تحوّلات عميقة في بنية الشرعية وتطور أنماط الحكم عبر العصور. إذ يبيّن التحليل أنّ الخلافة، بوصفها نموذجاً معيارياً يستند إلى الشورى والاختيار والالتزام بالشريعة، ارتبطت بسياق تاريخي مخصوص سرعان ما تبدّلت شروطه بفعل تغير العصبيات وتوسع الدولة وتبدل موازين القوة، على نحو ما نبّه إليه ابن خلدون في تفسيره لتحول الاجتماع السياسي من الخلافة إلى الملك.

وتؤكّد النتائج أنّ **الدولة العثمانية** وإن لم تنشأ أصلاً بوصفها امتداداً مؤسسياً للخلافة، فإنها اضطلعت بوظائف سياسية وحضارية وجيوستراتيجية لعبت دوراً محورياً في حماية المجالين العربي والإسلامي طوال أربعة قرون، ومنعت تمدّد القوى الأوروبية في وقت كان فيه العالم الإسلامي يعاني التفتت والانهيار. وفي الوقت ذاته، تُظهر الدراسة أنّ استدعاء العثمانيين للقب "الخليفة" تم في إطار تحولات سياسية متأخرة، وظلّ أقرب إلى **الخلافة الرمزية** منه إلى ممارسة الخلافة بوصفها نظاماً مكتمل المقومات الشرعية.

ومن ثمّ، فإن تقييم التجربة العثمانية بعيداً عن النزعات الأيديولوجية يقتضي التمييز بين **النموذج المعياري للخلافة** وبين **الواقع الإمبراطوري للسلطنة**، باعتبارهما مستويين مختلفين من التحليل، لا ينفي أحدهما الدور التاريخي والوظيفي الذي أدته السلطنة العثمانية في حفظ الكيان الإسلامي، ولا يعيد الآخر إحياء نموذج خلافي لم تعد شروطه الواقعية متاحة. ويؤدي هذا الإدراك إلى إعادة بناء فهم أكثر اتزاناً لمسار الفكر السياسي الإسلامي، وللعوامل التي أسهمت في تشكيل الوعي الجمعي حول مفهوم الخلافة في العصر الحديث.

توصيات

–تعزيز قراءة نقدية للمفاهيم السياسية الإسلامية

توصي الدراسة بضرورة العودة إلى المصادر الأصلية—الفقهية والتاريخية—لتحرير المصطلحات من الاستخدامات المتأخرة، والتمييز بدقة بين الخلافة والسلطنة والملك والإمارة.

–تعميق البحث في الخلافة بوصفها ظاهرة تاريخية–اجتماعية

ويقضي ذلك بتطبيق مناهج علوم الاجتماع السياسي والتاريخ المقارن لفهم الظروف الواقعية التي أسهمت في صعود الخلافة ثم تحوّلها وانتهائها.

–توسيع الدراسات الوثائقية المتعلقة بالعهد العثماني

وتشجيع الاستفادة من الأرشيف العثماني والعربي لإعادة بناء سردية علمية موضوعية حول دور السلطنة، بعيداً عن القراءات القومية والأيديولوجية.

–تطوير مقاربة مقارنة بين النماذج الإمبراطورية الإسلامية

من خلال دراسة مشتركة بين الدولة العثمانية والصفوية والمملوكية، لفهم تنوع أنماط الشرعية والسلطة في العصور الحديثة.

–دراسة تطور مفهوم "الخلافة الرمزية" في الفكر الإصلاحي

وذلك بتحليل كيفية استدعاء مفهوم الخلافة في خطاب الجامعة الإسلامية وفي مشاريع النهضة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

-إدماج تحليل جيوسياسي معاصر في قراءة التجربة العثمانية

بما يسمح بفهم الأثر البنيوي الذي تركته السلطنة في تشكيل الفضاء السياسي العربي والإسلامي، وفي إعادة صياغة موقعه ضمن علاقات القوة الدولية.

الهوامش:

[1] المقدمة، الفصل الخامس والعشرون: "في معنى الخلافة والإمامة"، ص. ص: 336–337.

[2] المصدر السابق.

[3] انظر: الدكتور أحمد عبد السلام، دراسات في مصطلح السياسة عند العرب، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1985 – ص: 51.

[4] السلطان في الإصلاح اللغوي لفظ من أصل سرياني أو آرامي، بمعنى الملك أو الحاكم أو الوالي، وجمعه سلاطين، ومؤنثه سلطانة. يقال: تسلطن أي صار سلطانا، والسلطنة الدولة التي على رأسها سلطان.

[5] القاموس الإسلامي، الجزء الثالث، ص. ص: 426-427.

[6] "آل بويه": الأسرة التي حكمت العراق وفارس بين منتصف القرنين الرابع والخامس الهجريين (العاشر والحادي عشر الميلاديين). فرضت سلطانها على خلفاء الدولة العباسية ما بين عام 334هـ-945م، وعام 447هـ-1055م، وعرف هذا الدور بعصر بني بويه لأنّ السلطان الفعلي كان في أيديهم، وكان يشمل حكم العراق والأهواز وكرمان وفارس وبلاد الديلم والجبل... وانتهى حكم هذه الأسرة على يد "طغرل بك الساجوقي" الذي دخل بغداد عام 447هـ -1055م، وأطاح بخسرو فيروز آخر أمراء بني بويه (المرجع السابق، الجزء الأوّل ص: 398.

[7] آل ساسان أو الدولة الساسانية: دولة تنسب إلى ساسان وهو شخصية تاريخية عاشت في اواخر القرن الثالث الميلادي. قامت على يد "أردشير بن بابك" عام 226 ميلادي ودام حكمها اكثر من أربعة قرون حكم خلالها 32 ملكا وملكة، وطويت بمقتل آخرملوكها "يزدجر الثالم" عام 651م، على يد العرب المسلمين. وتعرف الدولة الساسانية في المصادر العربية الإسلامية بدولة الأكاسرة (جمع كسرى). (المرجع السابق، الجزء الثالث ص 188/187).

[8] وقد دامت هذه السلطنة حتى سنة 1875م،

[9] وهو الخليفة "المتوكل على الملك محمد بن المستمسك يعقوب" الذي نفي إلى اسطنبول وحبس بقلعة "يدي قله" زمنا ثم أطلقه السلطان سليم وعين له بمصر جراية حتى وفاته سنة 1543م.

[10] راجع الفصل الحادي والثلاثون من المقدمة الموسوم: "في الخطط الدينية الخلافية"، وهي: إمامة الصلاة والفتيا والقضاء والجهاد والحسبة.

[11] المقدمة، ص: 394.

[12] انظر: اومليل علي، في التراث والتجاوز، الطبعة الأولى، نسيان 1990، نش : المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ص. ص: 74-75.

[13] المرجع السابق، ص: 76.

[14] القاضي محمد وصولة عبد الله، الفكر الإصلاحي عند العرب في عصر النهضة، دار الجنوب للنشر، تونس، 1992، ص: 86.

[15] تذكر المصادر التاريخية أنه من غير المؤكد تنازل الخليفة العباسي لسليم الأوّل بالخلافة.

[16] نظام الشرافة: هي الأسر المالكة التي عرفت بإسم الأشراف أو الشرفا، وذلك مثل: دولة السادات أو الأشراف بالهند (816هـ)، ودولة الأشراف بمراكش التي أطلق عليها دولة الأشراف السعديين (915هـ)، ودولة الأشراف السجلماسيين (نسبة إلى عاصمتهم الأولى سجلماسة) كما تعرف بإسم دولة الأشراف العلويين. كما عرف أمراء مكّة "بأشراف مكّة" ... (انظر: القاموس الإسلامي، الجزء الرابع، ص: 93–95 .

[17] مجلة دراسات عربية، العدد: 4، السنة الثالثة والعشرون، شباط – فبراير 1987، بيروت/دراسة قدمها د. سيار الجميل عنوان: "دولة السلطنة العثمانية وإشكالية الخلافة: رؤية ابستيمولوجية لمواقف تاريخية متعددة".

[18] المرجع السابق، ص 62.

[19] تولى السلطان عبد الحميد الثاني حكم الدولة العثمانية في 6 سبتمبر 1876 م الموافق لـ: 18 شعبان 1293هـ الى غاية أفريل 1909م، حيث تم خلعه من طرف "الإتحاديين". ثم تم تنصيب السلطان محمد الخامس خلفا له (انظر تفاصيل خلعه في كتاب "دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش 1908-1909" للدكتور حسان علي حلاق، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت (بدون تاريخ).

[20] مجلة دراسات عربية –العدد: 4، ص: 63.

[21] راجع "العروة الوثقى" – لـ: جمال الدين الأفغاني ومحمد عبدة ، بيروت، 1970، ص: 307.

[22] كانت إسبانيا تخطط لتمسيح البلاد التونسية والقضاء على الدين والثقافة الإسلامية عبر القتل والتشريد والتنصير لمدة واحد وأربعين سنة حتى تدخلت الجيوش العثمانية وتمكنت من إبعاد هذا الخطر سنة 984 هـ /1574 م وتم بذلك طرد الإسبان نهائيا.

[23] أسس التقدم، ص: 99.

[24] راجع المبحث الخاص بـ "دفاع بيرم عن اللغة العربية".